مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر ورقمنه المالية العامة والتجارة الرقمية والتجارب الدولية في الاقتصاد الرقمي.

بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر

لكلية الحقوق جامعه بنها

بعنوان

الجوانب القانونية والاقتصادية للرقمنة واثارها على الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية

المحور الاقتصادي

إعداد

محمد عبد الغفار عبد الله عمارة

المقدمة:

اولاً: التعريف بموضوع البحث:

أصبح التحول الرقمي توجهاً هاماً بعد الثورة الصناعية الرابعة والتي اتسمت بانتشار الأجهزة الحاسوبية وتنوع استخداماتها ووفرة المعروض منها وإتاحتها للاستهلاك والاستفادة منها لجميع دول العالم، ولذلك أصبحت الرقمة خطوة أساسية وليست رفاهية، مع توجه دول العالم إلى الاستفادة من تقنياتها لميكنة ورقمنه الخدمات الحكومية، من أجل التسهيل على المواطنين، زيادة نسب الشفافية والمساءلة، مكافحه الفساد الإداري وأيضاً القضاء على البيروقراطية.

وقد أعلنت الحكومة المصرية أن الهدف من رؤية مصر ٢٠٣٠ هو تواجد الاقتصاد المصري بين أقوى ٣٠ اقتصاد على مستوي العالم وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تحقيق هذا الهدف لن يتم إلا من خلال الاصلاح الاقتصادي والإداري معا فلا يمكن تحقيق اصلاح اقتصادي بدون اصلاح إداري، حيث يعد الأخير من أهم الملفات التي تسعى الحكومة جاهدة لتحقيقها، وأن التحول الرقمي أساس الاصلاح الاداري ولم يعد رفاهية ولكنه أصبح ضرورة ملحة.

كما أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيره على صعيد الإنتاجية والتنافسية وذلك من خلال دورها ف إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة.

وكان لهذه التحولات بالغ الأثر في اتجاه العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة من أجل تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءه لجمع الأموال العامة، وإنفاق هذه الأموال بطريقه تحقق اهداف السياسة المالية.

وتتطرق رقمنه المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي علي صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات العامة) من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، فعلي صعيد جانب الإيرادات العامة ساعدت رقمنه الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل

الضريبي، وأيضاً توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية ، فيما ساهمت رقمنه الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية؛ ومكافحة الفساد؛ وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عن طريق قنوات الدفع الإلكتروني بطرق سهلة وآمنة وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفه.

ولم يقف دور الرقمنه إلى هذا الحد فقط بل تخطاه إلى أبعد من ذلك وأقصد هنا التجارة الرقمية وهي شراء وبيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، وأصبح ذلك شائعًا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، حيث أصبح بإمكان المزيد والمزيد من الأشخاص الوصول إلى الإنترنت والأجهزة المحمولة.

بناء على ما سبق ، برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان مؤخراً، فرغم الصعوبات التي تعتري قياس الاقتصاد الرقمي عالمياً، إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو ١٥.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الأخرى التي تم تقديمها رقمياً خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنة بإجمالي صادرات الخدمات التقليدية، مما يعكس تزايد رقمنه الاقتصاد العالمي وأثره البالغ في رفع معدلات النمو في اقتصاديات البلدان المختلفة.

ثانياً: أهداف البحث:

١- إلقاء الضوء على نقاط الضعف التي تؤثر على التجارة الرقمية في مصر وتحديد معوقات انتشار التجارة الرقمية في مصر

٢- مساعدة صانعي القرار في ابتكار أليات جديده تمكن الدولة من سرعه التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

٣- الاستفادة من التجارب الدولية في الاقتصاد الرقمي.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

١- أصبح الاقتصاد الرقمي من الموضوعات ذات الأهمية خاصه في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانتشار الأوبئة بما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد بأساليبه التقليدية.

٢- كون الاقتصاد الرقمي هو الشغل الشاغل للعديد من دول العالم، واتجاه الدولة بكامل طاقتها الى الاقتصاد الرقمي.
٣- تسليط الضوء على موضوع الاقتصاد الرقمي الذي وضعته الدولة ضمن أهدافها ٢٠٣٠، وفى ظل التحديات التي تواجه تحقيق تلك الأهداف.
٤- الاهتمام المتزايد بالتجارة الرقمية من طرف الدول المتقدمة والإجراءات التي قامت بها من أجل الاستفادة منها وتوظيفها فيما يخدم مصالحها الاقتصادية.
٥- الانتقال من التجارة التقليدية إلى التجارة الرقمية والتي تتسم بالتطور والنمو السريع والتي تعمل على توفير الوقت والجهد والتخفيف في التكاليف.
٦- الرغبة في دراسة موضوع حديث النشأة وذو أهمية خاصة في هذا العصر (عصر التكنولوجيا الرقمية والسريعة).

رابعاً: إشكالية البحث:

في ظل توفير التحول الرقمي فرصاً ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب، لعل أهمها تحقيق أهدافها المنشودة ورؤيتها الاستراتيجية بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة، كما سيفتح فرصاً أكبر للتناسق والتناغم بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كافة الوزارات، وكذلك نشر الوعي بحتمية تطبيقها ودوره الرئيسي في نمو هذه القطاعات بما سينعكس إيجابيا على تقدم الدول لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء بصفة عامة.

على الرغم من أن التحول الرقمي يساعد المؤسسات والوحدات الإدارية والشركات خاصة في التوسع والانتشار على نطاق واسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء محليا وإقليميا ودولياً، من خلال تطبيقات القنوات التكنولوجية المختلفة، إلا أنه توجد العديد من العوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية والشركات أهمها : صعوبة تحديد الأولويات لتطبيق آليات التحول الرقمي، ونقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج، فضلاً التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام

الوسائل التكنولوجية، وكذلك نقص الكفاءات والقدرات المؤهلة علميا وعملياً لقيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسات، وغيرها من العوائق القانونية والسيادية التي تقف أمام نجاح تنفيذ برامج التحول الرقمي وتحقيق أهدافها المرجوة .

تمشيا مع التطورات الدولية المعاصرة، وتأكيداً على الدور الحيوي الذي تقوم به الحكومات العربية بوجه عام والحكومة المصرية على وجه التحديد، لإصلاح بيئة الأعمال الرقمية والحد من المعاملات الورقية، وسعيها نحو تخفيف الإجراءات، ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في دراسة وتحليل آليات التحول الرقمي وبيان عوامل ومحددات نجاحها.

وكذلك تكمن إشكالية البحث في أن التجارة الرقمية إحدى سمات الاقتصاد القائم على المعرفة ومن أهم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يجب أن تهتم بها الدول العربية كي تواكب البيئة الحديثة وما تفرضه من تطورات ممثله في ازدياد الاهتمام بالتجارة الرقمية.

كما أن الاقتصاد الرقمي هو المستقبل ومع مرور الوقت سيقل تدريجياً دور الاقتصاد التقليدي وهو بالفعل ما نراه الان فبالرغم من أرقام المبيعات الكبيرة التي حققتها التجارة الرقمية على سبيل المثال في مختلف دول العالم في وقت وجيز، واستفادة الدول المتقدمة منها، ولكن مازالت حصة الدول العربية ومصر غير مرضية.

خامساً: خطة البحث:

تضمنت هذه الدراسة أربعه مباحث رئيسية:

نتناول في المبحث الأول مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر، ثم في المبحث الثاني رقمنة المالية العامة، ثم المبحث الثالث ونتحدث فيه عن التجارة الرقمية، وفي المبحث الرابع والأخير نتعرض للتجارب الدولية في الاقتصاد الرقمي، مختتمين بأهم نتائج هذا البحث وبعض التوصيات.

المبحث الأول: مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر.

المطلب الأول: اهتمام الدولة المصرية بالرقمنة.

المطلب الثاني: أثر الرقمنه على مختلف المجالات المصرية.

المبحث الثاني: رقمنه المالية العامة.

المطلب الأول: المكاسب الاقتصادية لرقمنه المالية العامة.

المطلب الثاني: الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة.

المبحث الثالث: التجارة الرقمية.

المطلب الأول: مزايا التجارة الرقمية والبنية التحتية اللازمة لها وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي عليها.

المطلب الثاني: الوضع الحالي للتجارة الرقمية في مصر.

المبحث الرابع: التجارب الدولية في الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: التجارب العالمية في الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: التجارب العربية في الاقتصاد الرقمي.

المبحث الأول: مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر:

تولي مصر أهمية كبير للسعي نحو تطوير الخدمات المالية الرقمية، لما لها من آثار إيجابية متنوعة على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي، وهو ما يظهر بشكل جلي في تولي فخامة السيد رئيس الجمهورية رئاسة المجلس القومي للمدفوعات الذي تم تأسيسه في فبراير ٢٠١٧، الذي يضم في عضويته جميع الوزارات الحكومية والجهات السيادية ذات الصلة، وهو المجلس الذي تم إنشاؤه لخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الرقمية في الدفع.

وقد قام المجلس القومي للمدفوعات في أولى جلساته بوضع الإطار العام للتحول إلى نظام المدفوعات غير النقدية، وهو الإطار الذي يُعد بمثابة خارطة طريق لتطوير الخدمات المالية الرقمية والتحول الرقمي المنشود وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها ومع مراعاة المتغيرات المحلية. وتضمن هذا الإطار مجموعة من المحاور من أهمها تهيئة البنية القانونية والتشريعية. كما قام البنك المركزي المصري بإعداد مشروع قانون جديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي، والذي يتضمن باباً كاملاً مستحدثاً يختص بنظم وخدمات الدفع، بهدف توفير الأساس التشريعي لتنظيم خدمات الدفع والتقنية المالية من خلال منهج تحول تدريجي مدروس، يراعي الاعتبارات الواقعية، ويتبنى أفضل المعايير الدولية بشأن الحوكمة، والشفافية، وحماية حقوق العملاء، ويساهم في الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية وقدرته على المنافسة إقليمياً ودولياً[١].

وفي إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنية في تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء وخاصة الشباب، تم إطلاق استراتيجية التقنية المالية خلال فعاليات ملتقى الشباب العربي والأفريقي الذي عقد في أسوان خلال شهر مارس ٢٠١٩ بحضور السيد رئيس الجمهورية. يسعى البنك المركزي المصري من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، وتلبية الاحتياجات العديدة والمتنوعة للسوق المصري، وتُعد استراتيجية التقنية المالية مقوماً أساسياً من مقومات الخطة المتكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي

(١) الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠٢٠.

لصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية والافريقية، وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع "رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ تقوم استراتيجية التقنية المالية على خمسة محاور أساسية هي، تلبية جانب الطلب على خدمات التقنية المالية، وتنمية واستغلال المواهب والقدرات الابتكارية، وزيادة تمويل صناعة التقنيات المالية، وتعزيز القواعد الرقابية والتنظيمية المشجعة لصناعة التقنية المالية، وقواعد الحوكمة الداعمة لصناعة التقنية المالية.

المطلب الأول: اهتمام الدولة المصرية بالرقمنة

تولى الدولة المصرية اهتماماً بالغاً بالتقدم نحو الرقمنة، وذلك لتقليل تدخل العنصر البشرى في عمل الحكومة ومكافحة الفساد، لذلك تعمل الحكومة المصرية على ميكنة كافة القطاعات الحكومية في الدولة، لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، والمساهمة في إنشاء وتطوير قاعدة البيانات القومية الموحدة اللازمة لدعم واتخاذ القرار بشكل سريع وآمن، بالإضافة إلى تقديم كافة المعلومات المتاحة لتشجيع منظومة الاستثمار في الدولة.

وقد أطلقت الحكومة المصرية موقع مصر الرقمية Digital Egypt، وهي عباره عن منصة تقدم الخدمات الحكومية إلكترونياً بشكل ميسر وتتنوع الخدمات التي تقدمها المنصة وتشمل الأحوال الشخصية والمدنية، الضرائب العقارية والسجل التجاري، التموين والمركبات، المحاكم والقضايا، الشهر العقاري والتوثيق، التأمين الاجتماعي والصحي[١].

وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء صندوق مصر الرقمية، لتفعيل خدمات المجتمع الرقمي وتطوير آلياته لتفعيل خدمات المجتمع الرقمي وتطوير آلياته، ودعم قطاعات الدولة المختلفة

(١) بوابه مصر الرقمية، يونيو ٢٠٢٢.

لتنفيذ الخطط والمبادرات ذات الصلة ونشر الوعي بالخدمات الرقمية والعمل على محو الأميه الرقمية [1].

كما تشمل الحركة الرقمية على الصعيد الوطني البنك المركزي المصري، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT)، ووكالة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) والعديد من المؤسسات الحكومية الرائدة التي تقود التغيير في مجموعة متنوعة من المجالات.

علاوة على ذلك حددت استراتيجية التقنية المالية والابتكار عدة مبادرات رئيسة للبدء الفوري في تنفيذها منها، تأسيس صندوق دعم الابتكار كمنصة استثمارية جديدة بالتعاون مع عدد من المؤسسات المحلية والدولية، وإنشاء مختبر تطبيقات التقنية المالية الذي يوفر بيئة اختبار رقابية، توازن بين إطلاق المزيد من ابتكارات التقنية المالية والحد من المخاطر المصاحبة لها لضمان حماية العملاء.
وتم إنشاء مركز التقنية المالية كملتقى لمنظومة صناعة التقنية المالية في مصر يتم فيه رعاية رواد أعمال التقنيات المالية وتوفير الدعم اللازم لهم، وإنشاء بوابة FinTech Egypt الرقمية، والتي تعمل على دعم وربط كافة أطراف منظومة التقنية المالية بما فيهم رواد أعمال التقنية المالية المبتكرة، والمؤسسات المالية، والجهات الرقابية، ومقدمي خدمات التقنية المالية والخبراء والمستثمرين، وقد تم إطلاق البوابة بالفعل في يونيو ٢٠١٩ من جانب آخر، لم تتوقف جهود تطوير البنية القانونية والتشريعية، حيث صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي" في ١٦ أبريل ٢٠١٩، بهدف وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية ملزماً بها كل من القطاع العام والخاص، بما يسهم في الرفع من مستوى فعالية وكفاءة نظم الدفع وتحقيق الشمول المالي.

(1) رئاسة مجلس الوزراء، أكتوبر ٢٠٢١.

المطلب الثاني: أثر الرقمنه على مختلف المجالات المصرية

أصبح للرقمنه بالغ الأثر في العديد من المجالات فنجد أنه: -

اولاً: قطاع البنوك والتمويل:

أحد المجالات التي شهدت ابتكارات هائلة في السنوات القليلة الماضية، تمتد من إطلاق البنك المركزي المصري لمنصته الرسمية للتكنولوجيا المالية FinTech Egypt التي تهدف إلى تعزيز وربط جميع أصحاب المصلحة في نظام التكنولوجيا المالية.

وقد أطلقت مصر العديد من المنظومات لتحويل الخدمات المالية الحكومية إلى إلكترونية مثل منظومة الفاتورة الإلكترونية لرقمنه الضرائب ومنظومه التسجيل المسبق للشحنات لرقمنه الجمارك [١]، وبالنسبة للمعاملات النقدية فقد تراجعت بشكل ملحوظ نتيجة زيادة ثقة المواطنين في المدفوعات الرقمية في مصر فنجد أنه في خلال فتره انتشار فيروس كورونا انخفض معدل إتمام المعاملات النقدية المباشرة بنسبه ٨٥%، وقد زادت نسبه استخدام المدفوعات الرقمية للدفع عبر الأنترنت وعند الاستلام [٢]. كما أن البنك المركزي المصري نجح في عمليه الانتقال إلى اقتصاد غير نقدي وذلك من خلال [٣]:

١- إصدار قوانين الدفع عبر الهاتف المحمول.
٢- إنشاء وحده الشمول المالي.
٣- زيادة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٤- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات.

---

(١) وزاره المالية نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) المعهد المصرفي المصري، يوليو ٢٠٢١.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء – جهود على طريق التنمية – الرقمنه في مصر – مختارات من أحدث المؤشرات التنموية يونيو ٢٠٢٢.

٥- مشروع قانون التجارة الإلكترونية.

أما عن الدفع والتحصيل الإلكتروني فقد شهد انطلاقه قوية للرقمنه المالية في مصر حيث بلغت قيمه خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي خلال ٣٤ شهراً ٣.٧ تريليون جنيه وهناك أكثر من ٢١ ألف ماكينة تحصيل إلكتروني بالجهات الإدارية و١٤ ألف ماكينة تم نشرها بالجهات الحكومية، متاحه عليها خدمه رمز الاستجابة السريع QR code [١].

كما اتجهت الحكومة المصرية بداية من شهر يوليو ٢٠١٨ إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية للمبالغ التي تزيد عن ٥٠٠٠ جنيه من خلال الوسائل الإلكترونية عبر مركز الدفع الإلكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية في هذا الإطار، كما أن مجلس النواب المصري قد أقر قانون الدفع بالوسائل الإلكترونية غير النقدية الذي يلزم جميع المواطنين بدفع رسوم جميع الخدمات الحكومية التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ جنيه بأي من وسائل الدفع الإلكتروني من دعم مبادرات التحول نحو رقمنة المالية العامة ، كذلك يتم الآن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة من أجل السيطرة على الانفاق الحكومي، وكذلك تم إلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية لتستبدل بنظام الدفع الإلكتروني الجديد، ومن خلاله يتم تحويل أوامر الدفع المختلفة التي تنفذها الوحدات المحاسبية الحكومية مباشرة إلى الحسابات المصرفية، للمتعاملين مع الحكومة وموظفيها أيضا[٢].

---

(١) وزاره المالية مايو ٢٠٢٢.

(٢) وزاره المالية، ابريل ٢٠١٩.

ثانياً: التعليم الرقمي:

أصبح التعليم الرقمي محط أنظار المصريين فهناك أكثر من ١٨٠ ألف شاب وفتاه تم تدريبهم حتى مارس ٢٠٢٢ في إطار مبادرة (مستقبلنا رقمي) ضمن جهود وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تأهيل الشباب لسوق العمل، كما أن هناك أكثر من ١.١ مليار جنيه مخصصات حكومية لسد الطلب المتزايد على المهارات الرقمية [١]، وفي إطار الحديث عن التعليم فقد كانت الجامعات التكنولوجية طفره جديده في مجال التعليم في مصر حيث تم إنشاء ٣ جامعات تكنولوجية

(جامعه القاهرة الجديدة NCT، جامعه الدلتاDUT، جامعه بني سويف BST)

وتم إنشاء جامعه مصر للمعلوماتية، أول جامعه في إفريقيا والشرق الأوسط متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تهدف إلى توفير تعليم وبحث علمي على مستوي عالمي وبناء كوادر علميه في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات [٢]، وإنشاء ٨ مجمعات تكنولوجية في الجامعات لتوطين الإبداع والابتكار والاقتصاد الرقمي [٣].

مما سبق نجد أن الدولة المصرية تهتم بالتعليم الرقمي نظراً لأهميته وتوجه وزيادة اهتمام المصريين بالتعليم الرقمي.

ثالثاً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأعلى نمواً بين قطاعات الدولة حيث بلغ معدل نمو قطاع الاتصالات ١٦% في ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث ساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبه ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنه ب ٣.٢% في ٢٠١٧/ ٢٠١٨، كما شهدت

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء – جهود على طريق التنمية – الرقمنه في مصر – مختارات من أحدث المؤشرات التنموية يونيو ٢٠٢٢.

(٢)وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – الموقع الرسمي لجامعه مصر للمعلوماتية يونيو ٢٠٢٢.

(٣) وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مايو ٢٠٢٢.

الصادرات الرقمية مثل الخدمات الرقمية والتصميم الالكتروني زيادة بنسبه ٢٥% في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنه ب ٢٠١٩/٢٠١٨[١].

بالإضافة الي ٤.٥ مليار دولار قيمه الصادرات الرقمية في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنه بنحو ٤.١ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢٠١٩.

١٦٤.٧ مليار جنيه قيمه مساهمه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنه ب ٥٢.٨ مليار جنيه في ٢٠١٤/٢٠١٣، وبلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٠ ٢٢.٨ مليار جنيه بنسبه نمو تصل إلى ٢٢% ويعكس ذلك الأداء العام لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتطور الذي يشهده[٢].

رابعاً: الزراعة

في مجال الزراعة قامت وزاره الزراعة بتعزيز تواصلها مع الفلاح بالذكاء الاصطناعي عن طريق:

١- إنشاء وحده للتحول الرقمي لأول مره داخل وزاره الزراعة ضمن الاستراتيجية الزراعية المصرية ٢٠٣٠.

٢- بناء منظومه للذكاء الاصطناعي واستحداث تطبيقات على الهاتف المحمول.

تطبيق المنصة الزراعية الإلكترونية Agri misr.

٣- منصة شاري shari (تطبيق محاصيل مصر) ويهدف إلى خدمه صغار المزارعين بتحسين فرص صغار المزارعين التسويقية عن طريق فتح قنوات للبيع من خلال التطبيقات الإلكترونية.

خامساً: الصحة

---

(١) وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، نوفمبر ٢٠٢١.

(٢) وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزاره التخطيط والتنمية الاقتصادية، يونيو ٢٠٢٢.

وفي مجال الصحة صدرت العديد من تطبيقات الصحة الرقمية، وتم إطلاق أول منصة تفاعليه رقميه في ٢٠٢١ للتواصل بين العاملين بهيئة الرعاية الصحية بمحافظات التأمين الصحي الشامل الجديد [١].

كما تقدمت مصر في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية حيث انتقلت من فئة الدول ذات الأداء المتوسط إلى فئة الدول ذات الأداء المرتفع [٢].

مما سبق نجد أن مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر سيشهد طفره كبيره خلال الفترة القادمة نتيجة كل هذه التطورات والتغيرات في شتي مناحي الحياة الاقتصادية المصرية.

المبحث الثاني: رقمنه المالية العامة:

أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيره على صعيد الإنتاجية والتنافسية وذلك من خلال دورها ف إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة، وكان لهذه التحولات بالغ الأثر في اتجاه العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة من أجل تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءه لجمع الأموال العامة، وإنفاق هذه الأموال بطريقه تحقق اهداف السياسة المالية.

المطلب الأول: المكاسب الاقتصادية لرقمنه المالية العامة

تتطرق رقمنه المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي علي صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات العامة) من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، فعلي صعيد جانب الإيرادات العامة ساعدت رقمنه الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل

(١) الهيئة العامة للرعاية الصحية – وزاره الصحة والسكان – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

(٢) إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يونيو ٢٠٢٠.

الضريبي، وأيضاً توسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية ، فيما ساهمت رقمنه الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية؛ ومكافحة الفساد؛ وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عن طريق قنوات الدفع الإلكتروني بطرق سهلة وآمنة وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفه.

وعلاوة على ذلك ترتبط رقمنة المالية العامة بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية من بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية Government Financial Management Information

ونظام إدارة الديون والتحليل المالي وغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة ،وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) يُمكن أن يساعد في تحقيق وفورات اقتصادية سنوية ، تقدر بما يتراوح بين ٠.٨ و ١.١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية أي ما يتراوح بين٢٢٠و ٣٢٠ مليار دولار[١] ، قد تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذا تم أخذ العوامل الخارجية الإيجابية غير المباشرة في الاعتبار على سبيل المثال، أدت رقمنه الضرائب إلى زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة[٢].

تكمن مكاسب المالية العامة جراء الاتجاه إلى رقمنه العمليات على صعيد الإيرادات والنفقات في كونها تساعد الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين الاقتصاديين، وتقدم آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية.

---

(١) Susan Lund et al. (2017). "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).

(٢) Sanjeev Gupta et al., (2018). "Public Finance Digitization", IMF, March.

هذا التحول على صعيد الإيرادات العامة، يُساعد الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين طرق جمع الضرائب، والتغلب على التهرب الضريبي، حيث أصبح بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً. تشير الدراسات إلى أن رقمنه المالية العامة تساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة. ففي هذا السياق، تساعد تقنية البلوكشين[١] على سبيل المثال السلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات الضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآلي لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة بما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى ٢٠ في المائة في عدد من الدول[٢].

فيما يتعلق بالنفقات العامة، يمكن أن تسهم رقمنه الإنفاق العام في إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على دعم حكومي وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات يسهل الوصول إليها مثل الهواتف المحمولة باستخدام البصمة البيومترية Biomatrix signature وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفة.

كذلك أثبتت رقمنه نظم المشتريات العامة نجاحها في تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد خفض التكلفة بنسبة ٢٠ في المائة، والوقت بنسبة ٨٠ في المائة، وزيادة المنافسة حيث سمحت بزيادة مستويات مشاركة المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يشمل تلك المملوكة للإناث والفئات المهمشة

(١) البلوكشين هي تقنية لتخزين والتحقق من صحة وترخيص التعاملات الرقمية في الأنترنت بدرجة أمان عالية ودرجة تشفير فد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم.

(٢) International Chamber of Commerce, (2018). "Three ways digitalization is shaping the future of taxation ", July.

بما ساعد على تطويرها وتوفير المزيد من الوظائف. علاوة على دورها الكبير في مكافحة مستويات الفساد الحكومي [١].

من ناحية أخرى، سهلت أدوات رقمنه المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية قصيرة (يومية) وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين وهما [٢]:

-

١- زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية بما يشمل الإيصالات الضريبية، ومدفوعات الأجور، وإصدار الديون وما إلى ذلك.
٢- استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية علي سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية مزمعة على المتغيرات المتضمنة علي جانبي الإيرادات والنفقات.

المطلب الثاني: الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة

يشهد العالم في الوقت الحاضر صراعاً كبيراً على صعيد المؤسسات المصرفية من اجل الحصول على اكبر حصة سوقية عن طريق البحث في أسواق مصرفية جديدة ومحاولة الدخول إليها سواء كانت هذه الأسواق على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي، إضافة إلى محاولة كل مؤسسة مصرفية تقديم أفضل ما يمكن من خدمات مصرفية جديدة ومتناسبة مع التطورات الهائلة في وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات [٣].

---

(١) Yolandat T. and Wright N. (2018). "The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank.

(٢) Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. cit.

(٣) التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي، دار المناهج للطبع والنشر، عمان ٢٠٠٥.

وازداد الاهتمام عالميا ، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بتحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات فالشمول المالي يعني تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، وتعهدت أكثر من ٥٠ دولة بالعمل علي تحقيق أهداف واضحة لزيادة مستويات الشمول المالي، أما مجموعة العشرين فقد أوصت في اجتماعها الذي عقد في أستراليا في تشرين ٢٠١٤ بمجموعة من المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي عالميا ، ويفيد تقرير للبنك الدولي بعنوان "التنمية المالية في العالم ٢٠١٤ " أن الشمول المالي مرجعه أن تلك المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية، وتيسير الحصول عليها للفقراء والنساء وسكان الريف ولاسيما من يعيشون في مناطق نائية قليلة السكان.

ويعد الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لرقمنة المالية العامة.

في هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى تواضع نسبة نفاذ الأفراد والشركات في المنطقة العربية إلى الخدمات المالية والمصرفية مقارنة بالمتوسط العالمي والمستويات المسجلة في باقي الأقاليم الأخرى.

لذلك تبدو الحاجة ملحة إلى تبني استراتيجيات داعمة للشمول المالي بالتركيز على زيادة الشمول المالي للشباب والإناث والسكان في المناطق النائية عبر تطبيق مجموعة من السياسات على جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية والمصرفية.

المبحث الثالث: التجارة الرقمية

تلعب التجارة الرقمية دوراً مهماً وفعالاً في تنمية اقتصاد الدول ،كما أنها تمثل عنصر جذب للاستثمارات الخارجية، وتمثل أيضا فرصة لزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، وقد أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، مع دخوله القرن الحادي والعشرين ثورة معلوماتية ، يتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية كالزراعة والصناعة والخدمات وتوقعت دراسات قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي أن يهيمن اقتصاد المعلومات على ٨٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢ ، وفي ظل التوقعات المتفائلة لهذا التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد جديد، فإن ثمة دلائل وإشارات تؤيد هذه التوقعات، يمكن بيانها من خلال استعراض بعض الآثار والفوائد لتطبيقات التجارة الرقمية عبر شبكة الإنترنت والتي أضحت القوة الدافعة لاقتصاد المعلومات الجديد[١].

ويمكن تعريف التجارة الرقمية بشكل عام بأنها المعاملات التجارية التي يتم فيها نقل ملكية السلعة أو أداء الخدمة عن طريق وسيلة إلكترونية، وعلى رأس هذه الوسائل الإلكترونية يأتي الإنترنت وبشكل عام يمكن اعتبار التجارة الرقمية أحد الأشكال المستحدثة للقيام بعمليات البيع والتسويق وقد ظهر جليا التوسع في الاعتماد عليها بعد أزمة كورونا فوفقا لتقرير صادر عن شركة الأبحاث Digital 360 commerce، قبيل عمليات الإغلاق الإلزامية وتقييد النشاط التي صاحبت الانتشار الواسع لفيروس كورونا وتحديدا في عام ٢٠١٩، تم تقدير حجم سوق التجارة الرقمية العالمي بنحو ٣,٤٦ تريليونات دولار. ثم شهد حجم السوق ارتفاعا ملحوظا ووصل إلى ما يقارب ٥ تريليونات دولار بنهاية عام ٢٠٢١ بنسبة نمو تقترب من ٤١ ٪، وبذلك يمكن القول إن التجارة الرقمية أصبحت هي النسخة المستقبلية

---

(١) Ravi Kalakota & Andrew.(2002), "Electronic Commerce Guid - Addisson Wesley Winston".p.3.

للتجارة [١]، ففوائد التسوق الإلكتروني للمستهلكين كبيرة وتستمر في الازدياد، حيث توفر اختيارات أوسع، ومتاجر مفتوحة دائمًا، وخصومات أكثر، ومعلومات شاملة عن المنتجات متاحة للمستهلك في منزله وسوف نتعرض لمزايا التجارة الالكترونية والبنية التحتية اللازمة لها وكذلك تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التجارة الرقمية

المطلب الأول: مزايا التجارة الرقمية والبنية التحتية اللازمة لها وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي عليها

أولا: مزايا التجارة الرقمية:

تتمثل أهم مميزات التجارة الرقمية، في الاتي [٢]:

أ- الدخول الى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الانشطة التقليدية:

إن الصفة العالمية للتجارة الرقمية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع او المشتري، وإذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات، فإن التجارة الرقمية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات، من هنا قيل إن التجارة الإلكترونية تستدعي جهداً دوليا جماعيا لتنظيمها ابتداء لأنها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود القائمة وتتطلب ألا تقيدها أية قيود.

ب- ايجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات:

في عصر المعلومات وقضاء ساعات طويلة في مواقع الانترنت هناك الحاجة ملحة الى توافق الأنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته من هنا مكنت التجارة الرقمية من خلق أنماط

---

(١) د/شاهيناز جمال، التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات، راهنة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢.

(٢) www.opendirectorysite.info.

مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية، والتجارة الرقمية بين قطاعات، وفي كلا الميدانين أمكن إحداث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات التسوق.

ج- تلبيه خيارات المستهلك بسهوله ويسر:

تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا بذاته يحقق نسبة رضاء عالية لدى العملاء لا تتيحه التجارة التقليدية، فالعميل يمكن معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج من حيث مدى تلبيته لرغبة وخيارات المشتري.

د- تطوير الأداء التجاري والخدمي:

فالتجارة الرقمية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وادارة علاقات واتصال بالآخرين، تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين، وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

كما أن نمو التجارة الرقمية يحفز الأبحاث على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام القسائم والشيكات الإلكترونية، وفي هذه الأثناء، هناك أساليب أعمال جديدة تزدهر على الإنترنت، والتي لم تكن ممكنة على أرض الواقع فمثلاً تبيع شركات عديدة متخصصة في التعامل مع الشركات فائض مخزونها عبر الشبكة بواسطة مزادات الإنترنت. وتتنبأ شركة فورستر للأبحاث بأن المزادات بين الشركات عبر الإنترنت ستحقق مبيعات تتعدى٧.٣ مليار دولار هذا العام فقط. والشيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بمزادات الإنترنت هو تأثيرها على السعر المحدود، ففي بيئة المزايدة، لا يستطيع المنتج أو الموزع أن يحدد السعر بمفرده فسعر البضاعة أو الخدمة يتحدد فقط بحسب الطلب المسجل في السوق.

ثانياً: البنية التحتية اللازمة للتجارة الرقمية:

تعد البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات أحد مقومات التجارة الرقمية والتي يقوم عليها نشاط الإنترنت، وتشمل البنى الأساسية الثلاث لقطاع الخدمات وهي الاتصالات والتمويل والمدفوعات، والتوزيع والتسليم كثيراً من التكنولوجيا والعمليات التي تخلق ساحة سوق الإنترنت. وبما إن الإنترنت والتجارة الرقمية توسعان من الحدود التكنولوجية لقطاعات الخدمات هذه، فإن أهميتها تتزايد مع مرور الوقت، وتركز التجارة الرقمية على علاقات التآزر بين قطاعات الخدمات، إذ أن إيقاعها السريع، وامتدادها العالمي، وبيئتها الغنية بالمعلومات، تتطلب تقدم التحديث في جميع هذه البني الأساسية بصورة شاملة [١].

وحيث أن الإنترنت تؤدى بشكل واضح إلى إحكام سلسلة القيمة المضافة للإنتاج والتوزيع، فإن تركيز عملية صنع السياسات على واحدة فقط من هذه البنى الأساسية، لا يكفي للمحافظة على المستوى الحالي لعلاقات البلد الدولية، ولذلك لابد أن تشكل وسائل الاتصالات الثابتة واللاسلكية العمود الفقري الذي تتدفق من خلاله معظم حركة الإنترنت، ولذلك تعتبر البنية الأساسية للاتصالات عنصراً حاسماً في نمو الإنترنت، خاصة نمو الخدمات ذات القيمة المضافة مثل المحتوى الذي يتميز بالثراء الإعلامي والتجارة الرقمية.

ويمكن حصر عناصر البنية التحتية اللازمة للتجارة الرقمية في العناصر الأتية [٢]:

- شبكات المعلومات المختلفة سواء كانت مفتوحة أو مغلقة.
- البرمجيات والنظم المتعلقة بالتجارة الرقمية.
- الموارد البشرية وهي الكوادر البشرية المؤهلة بمهارات فنية وتكنولوجية للقيام بأعمال التجارة الرقمية من خلال شبكة الانترنت، ومن أمثلة هذه الكوادر البشرية، خبراء إعداد أنظمة الدفع

---

(١) Jason Dedrick & Kenneth. (2009)," Japan E-Commerce Report ", California, p. 2.)

(٢) كاثرين ليمان، ترجمة الشحات منصور، التجارة الإلكترونية العالمية (القاهرة: مركز القاهرة للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٤٥.

الالكتروني، ومحلل قواعد البيانات، ومصمم ومنفذ المواقع التجارية على الشبكة، ومعد البرامج التطبيقية، ومستخدم المواقع الإلكترونية.

ثالثاً: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التجارة الرقمية:

يتأثر سلوك التسوق الرقمي بمراجعات المنتجات و العلامات التجارية من منصات التواصل الاجتماعي، وفي الوقت الحالي، كان ٩٣ مليون شخص، أي ٦٣,٣% من سكان المنطقة الذين يستخدمون الإنترنت، نشطين على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة٩٩%، تتصدر قطر والإمارات معدل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة (الإمارات ب٩.٢) مليون مستخدم وقطر بـ ٢,٤ مليون مستخدم، وتقوم منصات التواصل الاجتماعي بدور مهم في التأثير على سلوك الشراء، وتؤدي التقييمات الإيجابية للعلامة التجارية أو المنتج إلى زيادة المبيعات مما يمكن العاملين في التجارة الرقمية الاستفادة من هذه المنصة لزيادة المبيعات.

وقد كان للتقدم التكنولوجي بالغ الأثر في التجارة الرقمية حيث تنتشر التجارة الرقمية في كل مكان بسبب ازدهار الهواتف الذكية، نمت التجارة عبر الهاتف بشكل كبير واكتسب تجار التقسيط الموجودون في هذه القناة حصة كبيرة في مبيعاتهم عبر الإنترنت، ولا يمكنك إلقاء نظرة على التجارة الرقمية اليوم دون التطرق إلى "صالة العرض"، فهي عندما يذهب العميل إلى المتجر التقليدي للتحقق من أحد المنتجات، ثم بدلاً من شرائه من هذا المتجر، يجد نفس المنتج عبر الإنترنت ويشتريه بسعر أفضل، وأدى ظهور التجارة عبر الهاتف المحمول إلى زيادة نمو صالات العرض أيضا، يتمتع تجار التقسيط الموجودون في جميع القنوات بميزة كبيرة للعلامة التجارية على الآخرين[١].

المطلب الثاني: الوضع الحالي للتجارة الرقمية في مصر:

أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي بشكل عام، والتجارة الرقمية بشكل خاص، في تنمية اقتصادات الدول، فضلاً عن

(١) عبد الله مودنيب ممارش عبد الكريم ، موقع storeino.com في عام ٢٠١٨ ، المغرب، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٨.

اسهامهما كعنصر جذب للاستثمارات الخارجية، وأيضًا كفرصة لزيادة إيرادات الدولة ، حيث جاءت التجارة الرقمية في مصر في المرتبة الثانية من حيث حجم وقيمة هذه التجارة على مستوى دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأشارت العديد من التقارير إلى أن حجم التجارة الرقمية في مصر قد بلغ في عام ٢٠٢١ حوالي ٤.٩ مليار دولار وذلك عقب أزمة فيروس كورونا العالمية، إذ كان حجم تداول السلع إلكترونيًا قد بلغ ٣.٦ مليار دولار قبل الجائحة.

ومن المعروف جيدًا أن مصر شهدت في الفترة الأخيرة نموًا مطردًا في مجال التجارة الرقمية، إذ إنها قد حققت قفزات نوعية في الاعتماد على العالم الرقمي الحديث في التبادلات التجارية المختلفة.

وكذلك بلغ حجم التجارة الرقمية في السوق المصرية ٩٣ مليار جنيه مصري، وفق جهاز تنمية التجارة الداخلية، كما نما هذا القطاع في مصر بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٢٢ ليصل نحو ١٢١ مليار جنيه مصري، مضيفاً أن هذه التقديرات تعكس فقط حركة البيع والشراء المسجلة، أي التي تتم عن طريق المحافظ البنكية وكروت الدفع والائتمان، وليس حجم السوق ككل، فلا تزال الأرقام حول حجم معاملات التجارة الرقمية في مصر غير دقيقة وتقع أغلبها ضمن الاقتصاد الرسمي كما شهدت مصر نموًا ملحوظًا في حجم التجارة الرقمية بنحو ٥٠٪ ، خلال الأعوام الماضية بسبب جائحة كورونا، ولكن من المتوقع استمرار هذه الزيادة مستقبلاً بمعدل الزيادة الطبيعية التي تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ الأمر الذي يؤكد مدي أهمية التجارة الرقمية بالنسبة للاقتصاد المصري[١].

وتحتل مصر المرتبة الثانية من حيث حجم وقيمة التجارة الرقمية على مستوى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تمثل التجارة الرقمية ما بين ٢٥-٣٠% من حجم التجارة في مصر، وتعد مصر هي إحدى أكثر البلدان النامية نشاطا في المنطقة في مجال التجارة الرقمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من العوامل لعل من أهمها التركيبة العمرية للسكان في مصر فنسبة السكان في مصر في الفئة العمرية

(١) شاهيناز جمال، التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات، راهنة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢.

٤٤ سنة فأقل تبلغ أكثر من ٧٨%، كما هو معروف فإن انتشار واستخدام الإنترنت يكون أكثر ارتفاعا في فئة الشباب.

وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد مستخدمي الإنترنت في مصر ٧٥,٧ مليون مستخدم ويصل متوسط فترة الاستخدام اليومي إلى ٨ ساعات، وبالرغم من أن هناك نحو ٤٨ مليون مستخدمي الإنترنت قاموا بشراء سلعة أو خدمة أونلاين فإن ٢,٤٪ فقط منهم قاموا باستخدام بطاقات بنكية لهذا الغرض، كما هو موضح في الشكل التالي فإن أهم المنتجات التي قام المستهلك المصري بشرائها عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١ كانت بالترتيب طبقا لحجم الإنفاق هي الإلكترونيات، والملابس، أدوات الرعاية الشخصية، الأثاث، ألعاب الأطفال، المأكولات المشروبات، كما بالجدول التالي:

جدول (١): أهم المنتجات التي قام المواطن المصري بشرائها عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١"مليار جنيه"

المنتج	الالكترونيات	الملابس	الاثاث	لعب أطفال	متعلقات شخصيه	الطعام	المشروبات
مليار جنيه	٤.٦	١.٧	١.٤	١	١.٥	٠.٩	٠.٢

المصدر: د شاهيناز جمال التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات راهنة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢.

كما شهد أيضاً سوق التجارة الرقمية في مصر مؤخرا إقبالاً من الشركات الكبرى، فشركة أمازون افتتحت حديثا مستودعها اللوجيستي على مساحة ٢٨ ألف متر مربع باستثمارات تتخطى المليار جنيه، مما لا شك فيه أن دخول شركات عالمية إلى السوق المصرية يعطي ثقلا ودفعة لسوق التجارة الإلكترونية في مصر، حيث يدعم المنافسة سواء بجذب العملاء أو العارضين، إلى جانب توافر السلع المختلفة، وهناك عدد من كيانات التجارة الإلكترونية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من المبيعات كما هو موضح في بالجدول التالي:

جدول :(٢) ترتيب مواقع التجارة الإلكترونية في مصر (صافي مبيعات ٢٠٢١)"مليون دولار"

الموقع	souq.com	amazon.eg	btech.com	elarabygroup.com
مليون دولار	٨٢	٣١	٢٧	٢٠

Source: https://ecommercedb.com:

ومع التقدم الذي حدث في مجال التجارة الرقمية في مصر إلا أن هناك العديد من الدول النامية سبب تفوق عليها في هذا السياق، ولكن معدل الاختراق في القطاع المصرفي المصري غير مناسب، وإن كانت نسبة من لديهم حساب مصرفي قد ارتفعت من٩.٧% في عام ٢٠١١ إلى ٣٢,٨٪ في عام ٢٠١٩ ، ولكن لا زال معدل الاختراق أقل من المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يبلغ ٤٣,٥%، وبالتأكيد أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ٦٨.٥% وإن كانت نسبة مستخدم الإنترنت في مصر في ازدياد، وقد ارتفع عدد خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون نسمة في مصر، والتي ارتفعت من ٣٥,٣ لكل مليون عام ٢٠١٩ إلى ٤٤ لكل مليون نسمة عام ٢٠٢٠، ولكن بالرغم من هذا الارتفاع يلاحظ أنه ما زال أمام مصر الكثير في هذا العنصر ، حيث أن متوسط مؤشر عدد الخوادم الأمنة في الدول العربية يبلغ ١٥٢ ، في حين أنه يصل إلى ٥٠٢٩٠ في الاتحاد الأوروبي[١].

ويبين الجدول التالي عدد الخوادم لكل مليون نسمة في الدول العربية التي تتفوق على مصر:

جدول (٣): عدد الخوادم لكل مليون نسمة في الدول العربية التي تتفوق على مصر في عام ٢٠٢٠.

الدولة	الامارات	ليبيا	المغرب	قطر	الكويت	البحرين	تونس	لبنان	عمان	السعودية	الأردن	الجزائر	مصر
عدد الخوادم لكل	١٤٠٦	٧٤١	٤٣٩	٤٣٣	٤١٤	٣٩٢	٣٢٨	٢٦٩	٢٣٣	٢٢٩	١٣٦	٤٨	٢٢

(١) د شاهيناز جمال التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات راهنة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢

مليون													

Source: https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.SECR:

ومع كل المزايا للتجارة الرقمية، يبقى هناك تحديات كبيرة، سيطرة الدفع النقدي وقلة وعي المستهلك، فتمثل الجوانب التشريعية والقانونية صعوبات أمام التجارة الرقمية، والتي تعتبر من أهم عناصر تطوير منظومة التجارة الرقمية، وعلى الرغم من المزايا السابقة الا انه توجد عقبات لدمج التجارة الرقمية بالنظام الضريبي المصري.

-معوقات التجارة الرقمية في مصر:

هناك بعض التحديات، وأهمها[1]:

أ- **الجانب الأمني:**

يعتبر هو أحد أهم العوائق في انتشار التجارة الرقمية بالصورة المأمولة، فاستخدام شبكة الإنترنت في عمليات البيع والشراء قد ينتج عنه تبعات أمنية مثل سرقة أرقام بطاقات الائتمان والتي تمثل الوسيلة الأكثر استخدام في الشراء عن طريق الإنترنت، أو سرقة معلومات مالية أو تجارية حساسة خلال نقلها بين الشركات والمؤسسات المختلفة، ولهذا يتطلب تطوير عدة أنظمة أمنية تقوم على نقل المعلومات بطريقة آمنة تمنع الغير من الاطلاع عليها أثناء نقلها من خلال الشبكة، ويأتي ايضا عدم توفير بيئة قانونية وتشريعية للتجارة الرقمية باعتباره ضرورة أساسية لدعم تطبيق هذه القوانين والإجراءات خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية واعتماد التوقيع الإلكتروني والاعتراف بالعمليات الإلكترونية كمستند قانوني كالمستندات اليدوية، إذ لا يمكن لأية تجارة رقمية أن تقوم وتتطور بدون توقيع إلكتروني.

ب-ضعف البنية التحتية للاتصالات:

---

(1) غرفة جدة، دراسة توجه قطاعات الأعمال نحو التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، أغسطس ٢٠١٩ ص ٢٠.

تشكل عائقاً هاماً في انتشار شبكة الانترنت، وتنفيذ تطبيقاتها على الوجه الأمثل، ليس هذا بل يلزم العمل على نشرها وتوفيرها لجميع المستخدمين، وذلك من خلال خفض التكاليف، والارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها الشركات المتخصصة، كما ينبغي العمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات وسن تشريعات وقوانين أكثر مرونة، وتوفير تسهيلات أكبر للمزودين والمستخدمين في آن معاً.

ج - وعي وثقافة التعامل مع شبكة الانترنت:

ضعف مستوى الإلمام بأسسها وتقنياتها وتطبيقاتها، وفوائدها، ومخاطرها لدى شريحة كبيرة من المواطنين، إضافة الى ضعف الخبرات البشرية المؤهلة ذات الكفاءة لدعم الأعمال الإلكترونية، حيث أن اتساع مجال التجارة الإلكترونية يرتبط بشكل كبير بوجود مجتمع قادر على حسن استخدام هذه التكنولوجيا وفهم تطبيقاتها.

د- ضعف الخدمات اللوجستية:

تعمل الحواجز التجارية المرتفعة في المنطقة كعائق أمام الخدمات اللوجستية وتجارة التقسيط عبر الإنترنت لشحن المنتجات وتؤثر هذه الحواجز على التجار الصغار في التجارة الرقمية بسبب اللوائح المتغيرة وأسعار صرف العملات المتقلبة.

هـ أنظمة الدفع والتسليم:

الانتشار المنخفض لبطاقات الائتمان في المنطقة، علاوة على ذلك، وفقًا لـ A.T. في دراسة كيرني، قام المشترون بنسبة ٦٠-٧٠٪ من مدفوعات التجارة الرقمية الخاصة بهم من خلال الدفع النقدي عند التسليم بسبب عدم الثقة في أنظمة الدفع عبر الإنترنت وعمليات الاحتيال[١].

و- تأثير ضريبة القيمة المضافة على حجم التجارة الرقمية:

(١) غرفة جدة، المرجع السابق، ص ٢١.

من المتوقع أن يؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أسواق التجارة الرقمية الرائدة في وعلى المشترين وكذلك الشركات، وعلى صعيد المستهلك، نظرًا لأن معظم عمليات الشراء عبر الإنترنت يتم شحنها من خارج المنطقة، فسيتم تطبيق الضريبة ليس فقط على السلع ولكن أيضا على الخدمات، على صعيد الأعمال، نظرًا لأن النظام الضريبي جديد في المنطقة، يجب على الشركات تقديم أنظمة فعالة لضريبة القيمة المضافة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف. نظرًا لأن المزيد من الدول تطبق ضريبة القيمة المضافة، يجب أن يكون اللاعبون في التجارة الإلكترونية على استعداد للامتثال بطريقة لا يتم فيها نقل التكاليف الإضافية إلى العملاء.

ز -ارتفاع تكلفة إنشاء المتاجر الإلكترونية وقلة عددها نسبياً:

سيكون أحد مفاتيح النمو الناجح في قطاع التجارة الرقمية هو توفير حلول التجارة الرقمية بأسعار معقولة، وقد استثمرت عدد من الشركات في إنشاء منصات للتجارة الرقمية بأسعار معقولة، ويمكن للمستخدمين إنشاء متاجر التجارة الرقمية المهنية في غضون دقائق، وبأسعار معقولة، بما في ذلك خطة مجانية.

ح- دعم اللغة العربية:

التحدي الآخر الذي يواجه مستخدمي المتاجر الرقمية في الدول العربية هو عدم وجود أنظمة للتجارة الرقمية تدعم اللغة العربية، لهذا السبب، أنشأت عدد من الشركات خيارات التجارة الرقمية باللغة العربية.

ط -المعرفة التقنية:

أحد المخاوف الرئيسية لدى المستخدمين حول إنشاء المتاجر الرقمية هو افتقارهم إلى البرمجة والمعرفة الفنية حول كيفية إنشاء التجار لمتاجرهم، ولكن لا تتطلب منصة متجري من المستخدمين رفة برمجية، وتسمح للمستخدمين العاديين بإنشاء متجرهم الإلكتروني في أقل من ٥ دقائق.

ي- عدم معرفة التسوق الرقمي:

إن إنشاء متجر الكتروني ليس نهاية القصة، بل البداية فمن المهم لمستخدمي المتاجر الرقمية فهم كيفية تسويق منتجاتهم، وكيفية كسب العملاء، ولكن يمكن التغلب على ذلك من خلال وصول مستخدمي المتاجر الإلكترونية إلى العديد من مقاطع الفيديو العربية على يوتيوب لمعرفة كل ما يحتاجون إلى معرفته عن التسويق والمبيعات عبر الإنترنت.

ك- عدم المعرفة بكيفية البدء في التجارة الرقمية:

قد يطرح عدد من المستخدمين سؤالاً، هو كيفية البدء في التجارة الإلكترونية، إذا لم يكن لديهم أي منتجات.

ل -وجود بعض التحديات الأخرى، مثل[1]:

~ افتقار سوق التجارة الإلكترونية العربية بشكل عام إلى الكثير من العوامل، كونه سوق جديد من قلة الخبرات في هذا المجال إلى ثقة ووعي المستهلك بالشراء وفقاً لهذا النمط الجديد.

~ ضعف الاقبال من قبل الشركات للاستثمار في التجارة الرقمية.

~ تقاعس القطاعات الحكومية والبنكية وكذلك قطاع الخدمات اللوجستية في دعم هذه التجارة مقارنة بالتجارة التقليدية.

~ يظن بعض التجار التقليدين بأن هذا التوجه مرتفع التكاليف في التأسيس والتشغيل، بالإضافة إلى أنه غير مضمون الأرباح وبأنها خطوة ذات نتائج طويلة الأجل.

~ وجهة نظر بعض التجار بأن نمو التجارة الرقمية هو نمو عابر لا يستحق الاستثمار فيه.

~ مخاوف بعض التجار من فشل التجربة مما قد يؤثر على تواجده في السوق التقليدي.

---

[1] (http://financialmanager.wordpress.com)

~ فشل بعض التجار الذين خاضوا التجربة نتيجة تعاملهم معها بنفس عقلية التجارة التقليدية.

~ عدم المعرفة الحقيقية بنمو وحجم السوق.

~ ثقة التجار بتفضيل المستهلك (خاصة النساء للأسواق التقليدية لإمكانية تجربة المنتج.

~ مخاوف انخفاض هامش الربح الناتج من اعتماد التقنية التي من شأنها أن تزيد من التكاليف.

~ استسهال التحول إلى التجارة الرقمية في كونه مجرد موقع للبيع، بينما الموقع الإلكتروني يحتاج لخطة عمل وميزانيات وتوقعات ..... إلخ.

~ نظرة البعض للتجارة الرقمية على أنها ند لمحلاتهم وبأنها ستلغيها وتأخذ من حصتها السوقية وذلك لعدم إلمامهم بكيفية زيادة التجارة الرقمية من عملائهم ومبيعاتهم.

~ تخوف الموظفين داخل الشركات من فقدان وظائفهم بما يعرقل من هذا التحول. ~ التركيز على جانب التقنية من قبل التاجر وليس على المنتج أو العملاء المستهدفين.

~ عدم إلمام صناع القرار في بعض الشركات بالتجارة الإلكترونية.

-عقبات دمج التجارة الرقمية بالنظام الضريبي المصري:

توجد عدد من العقبات التي قد تواجه السلطات الضريبية في مصر، وأهمها[1]:

أ-الدفع النقدي لا يزال مسيطر: مازال الدفع النقدي عند التسليم الأسلوب المفضل لدى المستهلكين في مصر، فأشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أن وجود خيار الدفع النقدي بدلا من الدفع إلكترونية هو أهم أسباب الإقبال على متجر إلكتروني دون غيره إلى جانب التوصيل المجاني.

(1) د شاهيناز جمال التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات راهنة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢.ص ٢٩-٣٠.

حقوق الامتياز: إن ملاك العلامات التجارية العالمية يجدون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة كبيرة للاستثمار من خلال البيع الحصري لمنتجاتهم عبر الإنترنت، وفي دولة الإمارات مثلا كان لهذا الأمر تأثير سلبي على عمليات الشراء داخل المتاجر المدارة بواسطة المالك المحلي للعلامة التجارية. فتحصيل الضرائب في هذه الحالة سيتم في البلد الموجود بها العلامة التجارية العالمية الأصلية، بالرغم من أن المشتري في دولة الإمارات.

ب- مفهوم (مكان التوريد):

يعتبر مفهوم "مكان التوريد" مهماً في نظام ضريبة القيمة المضافة، لكن المعاملات الرقمية تمحو الحدود الجغرافية التي طالما اعتبرتها الدول أمراً مفروغاً منه، وفي ظل تزايد استخدام التجارة الرقمية أصبح من الضروري التفريق بين مكان التوريد والمكان الذي توجد فيه المؤسسة، ويمكن القول إن الإنترنت يوفر للبائعين فرصا للتهرب من ضريبة القيمة المضافة، لأنه قد يكون من الصعب تتبع موقع البائع، حيث يعتمد البائع في عمليات البيع على عدد من "الخوادم" التي توجد في عدة أماكن، وتستخدم العديد من مؤسسات التجارة الرقمية خوادم متعددة في عدد من المواقع والدول، وبالتالي يصعب تحديد موقع المؤسسة على وجه الدقة، وإذا كان يمكن حل هذه المشكلة بمساعدة تتبع بطاقات الائتمان، فإنه في ظل انتشار الدفع النقدي في مصر يصبح الأمر أكثر تعقيدا، حيث تتيح خاصية الدفع عند الاستلام للبائع والمشتري القدرة على التهرب التام من أي تتبع للمعاملات القائمة بينهما، يضاف إلى ذلك أنه يمكن أيضا استخدام النقود الإلكترونية التي تتيح بدورها فرصة ذهبية للتهرب.

ج- النقود الكترونية:

من المرجح أن تجعل النقود الإلكترونية التهرب الضريبي أسهل. ففي الوقت الحاضر، يمكن لمفتشي الضرائب التحقق من الدخل والإنفاق من خلال التدقيق في الحسابات المصرفية أو كشوفات بطاقات الائتمان، وعلى النقيض من ذلك، فالنقد الإلكترونية يمكن أن يكون مجهول المصدر، ولا يمكن تعقبه.

د- مقدمو المحتوى الرقمي:

سعت مصلحة الضرائب إلى حث مقدمي المحتوى الرقمي على إنشاء ملف ضريبي متى تعدت دخولهم ٥٠٠ ألف جنيه مصري، ولكن لا تتوافر حتى الآن بيانات دقيقة عن عدد هؤلاء داخل مصر، ولكن يمكن التعاون مع المنصات التي تستضيف هؤلاء الأفراد من أجل عمل تصور للأعداد والأرباح المتولدة عن النشاط الخاص بهم، ويقوم عدد من الدول بالتعاون مع المنصات العالمية من أجل تحصيل الضريبة المستحقة.

ه- ارتباك النظام البريدي:

إن النظام البريدي في العالم وارتباط كل عنوان مادي برقم بريدي يجعل تتبع معاملات التجارة الإلكترونية لبعض الأنشطة التجارية، فإنه ليس قائماً بالنسبة للمواطن العادي فالسواد الأعظم من المصريين لا يملكون معلومات دقيقة عن الرقم البريدي الخاص بهم، وبالتالي لا يتم استخدامه في أي معاملات، بما في ذلك عمليات توريد سلع التجارة الإلكترونية.

و- التأثير السلبي على النشاط ومرونة الطلب السعرية:

ستؤثر أي تغييرات في الضرائب على التجارة الرقمية على حجم المبيعات، وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين حيث تم تقدير انخفاض عدد المتسوقين الكترونياً بنسبة ٢٥٪ إذا تم فرض ضرائب على التجارة الرقمية، وهنا يجب الانتباه إلى المرونة السعرية للمنتجات المباعة عبر الإنترنت لتجنب هذا التأثير السلبي المتوقع أو التقليل من الانخفاض المتوقع قدر الإمكان، فالهدف من فرض الضرائب هو العدالة الضريبية وليس الإضرار بمستوى النشاط الاقتصادي، ففرض ضرائب على التجارة الرقمية سيحدث تأثيراً على إجمالي المشتريات التي تتم عبر الإنترنت. وعي المستهلك: ما زالت الأهمية المعلوماتية منتشرة، بالرغم من الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، هذا إلى جانب حاجز اللغة عند التعامل مع التجارة الرقمية، ويترتب على كل ذلك أن المستهلك لا يقوم بدوره، خاصة فيما يتعلق بطلب فاتورة إلكترونية موقعة إلكترونياً من البائع لإثبات المعاملة التي تمت أو تسجيل المعاملة الإلكترونية التي تمت بين المواطن المصري ومقدم السلعة سواء في مصر خارجها، كما يجب التأكيد أن تعزيز وعي المستهلك بأهمية المحافظة على حقوقه وتفادي النصب الإلكتروني لن يتم إلا من خلال وجود

إثبات ما لعملية الشراء، خاصة في حالة الدفع النقدي، ووجود هذه الفواتير الإلكترونية من شأنها أن تنظم إلى حد ما عملية دفع الضرائب.

المبحث الرابع: التجارب الدولية في الاقتصاد الرقمي:

نتيجة للتطورات التي ظهرت في تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة، وكثرة استعمالها جعلت العديد من البلدان تهتم بها وسوف نتحدث على سبيل المثال لا الحصر عن التجارب العالمية وتجارب بعض الدول العربية في الاقتصاد الرقمي كما يلي:

المطلب الأول: التجارب العالمية في الاقتصاد الرقمي:

تتفاوت تجارب بلدان العالم في التحول الرقمي في عمليات الموازنة العامة حيث سبق عدد من بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامية في مثل هذه التحولات منذ سنوات، فعلى سبيل المثال تم رقمنه كافة المدفوعات الحكومية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٣ كما حققت بلدان متقدمة أخرى إنجازات ملموسة في هذا الصدد حيث لا تتجاوز نسبة المدفوعات الحكومية غير الرقمية في كل من اسبانيا وإيطاليا نسبة ١٠ في المائة حالياً [١].

كذلك تقوم الآن دول مثل المملكة المتحدة واستراليا وروسيا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال أنظمة الرواتب الإلكترونية والفوترة الإلكترونية في السياق ذاته تمكنت بعض الدول مثل المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية، حيث تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود،

---

(١) Susan Lund et al. (2017). Op. cit.

وهو ما ساهم في زيادة الحصيلة الجمركية السنوية بنسبة تصل إلى ١-٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفق بعض التقديرات [١].

كما ساعد التحول الرقمي على زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظم المشتريات الحكومية في المكسيك[٢]بنسبة ٢٠ في المائة خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بالنسبة المسجلة عام ٢٠١٧.

من جانب آخر، هناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنه المالية العامة في الدول النامية. ففي الصين تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات البلوكشين من التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة في الهند، حيث تبنت الحكومة في عام ٢٠٠٩ مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم Aadhaar[٣]

وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم بإجمالي عدد مسجلين في النظام يبلغ ١.٢ مليار مواطن (٩٩ في المائة من سكان الهند يشكلون نحو ١٥ في المائة من سكان العالم) [٤]

يستند النظام إلى ١٢ رقماً مدعوماً بالمصادقة من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتًا آمنا وفريدًا للهوية من خلال فحص بصمة الإبهام أو القزحية عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبط برقم الهاتف النقال. رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه بهدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية التي زادت بنحو ٢٤٠ مليون حساب مصرفي في أشهر قليلة من تدشين النظام إلا أنه قد مكن الحكومة أيضاً من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات، حيث يتم من خلال هذا النظام توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية

---

(١) Gaspar V. and Verdier G. (2018). "The Digital Gamble: New Technology Transforms Fiscal Policy", April.

(٢) Yolandat T. and Wright N. (2018). Op. cit.

(٣) كلمه هنديه تعني الأساس

(٤) OECD, (2018). "Innovative Government: Case Study: India Aadhaar".

للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي عبر الهاتف المحمول، كما مكن النظام الحكومة من التنقيح الدوري لقوائم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لمنع الازدواجية أو وصول الدعم لغير المستحقين. كما تم مؤخراً إلزام المواطنين بربط إقراراتهم الضريبية بنظام الهوية الوطنية. في ضوء نجاح النظام الخاص بالهوية الوطنية للأفراد تسعى الحكومة حالياً إلى تطبيقه على مستوى الشركات.

يرتبط بالنظام حالياً أكثر من مليار حساب مصرفي وهاتف محمول وتم من خلاله تنفيذ معاملات بقيمة ١٢ مليار دولار وحققت الحكومة جراء تفعيل هذا البرنامج وفورات كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة بلغت أضعاف كلفة تطبيقه، حيث تشير التقديرات إلى أنه وفر للحكومة نحو ١٠ مليار دولار تقريباً[١] خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ فيما بلغت كلفة تطبيقه ١.٣ مليار دولار [٢].

يُشار إلى أن تطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند قد ساهم بشكل كبير في نجاح التجربة حيث شهدت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وهو ما يتوقع معه أن يصل حجم سوق الدفع الإلكتروني في الهند إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً عام ٢٠٢٠وهو ما سوف يؤهل سوق الدفع الإلكتروني إلى أن يساهم بنحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. كما ساهم تعاون كافة الجهات والدعم السياسي الكبير للمشروع في نجاحه.

---

(١) OECD, (2018). Ibid.

(٢) Sanjeev Gupta et al., (2018). Op. cit.

المطلب الثاني: التجارب العربية في الاقتصاد الرقمي

حرصت الحكومات العربية في إطار خططها القومية الهادفة إلى التحول الرقمي ومساعيها للإصلاح المالي إلى التحول نحو رقمنه الاقتصاد، وقد حقق العديد من الدول العربية نجاحات ملموسة في هذا الإطار.

ففي **الأردن،** يتمكن الممولون من السداد الإلكتروني للضريبة على الدخل، وضريبة المبيعات إلكترونياً، وقامت الحكومة الأردنية في مطلع عام ٢٠١٩ بإطلاق استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، التي سلطت الضوء على خمسة أهداف استراتيجية تمثلت في تلبية احتياجات المواطن وتسهيل الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية ورفع نسبة الإقبال عليها، وتوفير النفقات العامة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة بالحكومة[١].

وكذلك قامت الحكومة الأردنية بإقرار عدد من القوانين الداعمة لعملية التحول الرقمي في المملكة حيث أقرت عام ٢٠١٥ قانون المعاملات الإلكترونية رقم (١٥)، الذي يحدد آلية إدارة عملية التوثيق الإلكتروني والجهات المخولة بذلك، حيث تعتبر عملية التوثيق الإلكتروني أحد الممكنات الرئيسة لتسهيل وتسريع عملية التحول الرقمي. بناءً على قانون المعاملات الإلكترونية، قامت الحكومة بإعداد النظام المعدل لنظام جهات التوثيق الإلكتروني رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٦ الذي يبين شروط الحصول على رخصة إصدار شهادات التوثيق وتقديم الخدمات المتعلقة بتلك الشهادات. كما قامت الحكومة بمنتصف عام ٢٠١٩ بإقرار قانون الأمن السيبراني رقم (١٦) الذي يُعزز بدوره حوكمة الأمن السيبراني في المملكة ويضع الآلية العامة لإدارة الحوادث السيبرانية.

وفي **الإمارات** [٢]، تبنت وزاره المالية منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الإتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للارتقاء

---

(١) الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠٢٠.

(٢) وزارة المالية (٢٠١٩). دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الإلكتروني التي تم تدشينها في عام ٢٠٠١. تميز الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الإلكتروني الذي تم تشغيله في عام ٢٠١١ بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية بمنصات نظم مُهيأة لذلك، تتسم بالمرونة وبما يتماشى مع تطبيقات خدمات الحكومة الإلكترونية وقابلة للتشكيل والتطوير اللامحدود لتطبيقات خدمات السداد على الإنترنت والهاتف المحمول والتحصيل الإلكتروني.

يُستخدم الدرهم الإلكتروني حالياً لسداد مقابل أكثر من ٥٠٠٠ خدمة حكومية في الوزارات والمؤسسات الإتحادية والمحلية والقطاع الخاص.

وتتميز منظومة الدرهم الإلكتروني بتعدد أنواع بطاقاتها وتوفر رسوم خدمات مخفضة، لا تتطلب حساباً بنكياً، جميعها مدفوعة سلفاً، قابلة لإعادة التعبئة وتعتمد على السحب من الرصيد المدفوع أو المغطى ببطاقات الائتمان، بطريقة ذكية وآمنة منذ إطلاق الجيل الثاني لمنظومة بطاقات الدرهم الالكتروني، تم تقديم حوالي ١٠٠ مليون خدمة إلكترونية بقيمة إجمالية بلغت ٢١.٦٦ مليار درهم حتى نهاية عام ٢٠١٥ ، و يشكل التحول الرقمي اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات بالنظر إلى أن أكثر من نصف أنشطة العمل على مستوى العالم اليوم هي أنشطة سريعة التأثر وقابلة للتشغيل الآلي فقد باتت هناك حاجة ماسة لنموذج تعليمي جديد يقوم على تعزيز المهارات الرقمية والبرمجية. وتتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول من تاريخها العريق وسجلها الرقمي، مستفيدة من سجلها الحافل بإطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار، وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه. يتميز الاقتصاد الرقمي في الامارات عموماً بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

وفي أثناء جائحة كورونا تم إطلاق تطبيق "الحصن الرقمي" الذي تم توظيفه جنباً لجنب مع التطبيقات الرقمية الأخرى التي توفرها الدولة قبل ظهور الفيروس مثل تطبيق "صحة". يعتمد تطبيق الحصن الرقمي على خاصية الإشارات قصيرة المدى الخاصة بتقنية البلوتوث في تتبع المصابين بالفيروس

والمخالطين لهم ليبين ما إن كان الشخص على مقربة من أشخاص قاموا بمخالطة أو التعامل مع أشخاص ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا، ولديهم التطبيق ذاته على هواتفهم المحمولة، حيث تتبادل الهواتف البيانات الوصفية التي يتم تخزينها بعد ذلك على تطبيق "الحصن" بصيغة مشفرة موجودة فقط على هواتف المستخدمين (مخالطين ومصابين على حدٍ سواء)[١].

وتعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات. كما وضع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة (FinTech Strategy) التي يعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين. تهدف الاستراتيجية إلى ضمان البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. سوف يتم دعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها دون تضييق الخناق على عملية الابتكار.

وفي **تونس**، يُسمح للممولين بسداد ضريبتي القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات إلكترونياً، ويمثل برنامج "تونس الرقمية ٢٠٢٠" مبادرة وطنية، بالشراكة مع القطاع الخاص موجه لدعم التحول الرقمي للشركات الناشطة في مجال التصدير. يهدف البرنامج إلى توفير ما لا يقل عن ٥٠ ألف فرصة عمل في هذا القطاع. يحرص البرنامج على تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي، من خلال توفير آليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل التونسي، كما تلتزم الدولة من خلاله بدعم الاستثمارات الاجنبية والمحلية[٢].

وفي **السعودية**، تبنت المملكة استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاث خطط تنفيذية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، والثانية

---

(١) الامارات العربية المتحدة، وزارة الصحة وتنمية المجتمع، أبريل ٢٠٢٠.

(٢) الجمهورية التونسية، وزارة تكنولوجيا الاتصال والتحول الرقمي،٢٠٢٠.

(٢٠١٢/٢٠١٦)، والخطة الثالثة التي امتدت خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)، من أبرز مرتكزاتها الإستراتيجية الصحة الرقمية والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية والمدن الذكية. ذلك إضافة إلى مشروعات التحول الرقمي المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" الهادفة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي. وكذلك تم تطوير منصة "سداد" للدفع الإلكتروني بما يخدم الأفراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والتوافق مع أفضل الممارسات، يتم من خلال هذه المنصة الدفع الإلكتروني لضرائب القيمة المضافة.

في **السودان،** بدأت عملية التحول الرقمي في السودان في عام ٢٠١٢ وركزت بشكل أساسي على التحول الرقمي في مجال المدفوعات من خلال اعتماد خدمات المحفظة الإلكترونية، وفي عام ٢٠١٦ تم إطلاق مشروع الدفع عبر الهاتف، ثم صحبه عدد من خدمات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. وتبنت الحكومة السودانية خطة استراتيجية لدعم عملية التحول الرقمي في السودان فيما عُرف بـ " الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للحكومة الذكية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠" تهدف الخطة إلى تطوير منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى القومي للوصول الى المعرفة والخدمات، ودعم وتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني ودعم انتشار وتطوير خدمات نظم الدفع الحديثة ومراعاة التوزيع الجغرافي، فضلاً عن تعزيز الحماية والأمان والموثوقية لأنظمة الدفع القومية.

وتتوفر في السودان مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الاقتصاد الرقمي من ضمنها قانون المعاملات الالكترونية لسنة ٢٠٠٧، وبعد عشر سنوات تم إقرار قانون جرائم المعلوماتية ٢٠١٧. كما أصدر بنك السودان المركزي لائحة تنظيم أعمال نظم الدفع لعام ٢٠١٣، ذلك في إطار مساعيه لتنظيم عمليات نظم الدفع الالكتروني بما يحقق سلامة واستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي عموماً، من أهم ملامحها إلزام الجهات الحكومية والقطاع الخاص باستخدام أدوات وقنوات الدفع الإلكتروني في

عمليات البيع والشراء وتسديد الرسوم الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى تنظيم مصفوفة إجراءات التعامل ببطاقات الصراف الآلي وخدمات الهاتف المصرفية والإلكترونية[١].

كذلك تتبنى الحكومة السودانية رؤية لبرنامج الدخل الأساسي شبه الشامل الرقمي" الذي من المتوقع أن يستفيد من خلاله أكثر من حوالي ٣٠ مليون مواطن من الدعم الذي ستوفره الحكومة بطريقة سريعة وآمنة. يمثل البرنامج الذي سيُقدم بعدة آليات الركيزة الأساسية لبرامج الحماية الاجتماعية، ومن هذه الآليات التأمين الصحي والتحويلات المالية والدعم الحكومي المباشر لخلق فرص العمل التي تؤثر بصورة مباشرة في خفض حدة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

الجدير بالذكر أن برنامج الدخل الأساسي الشامل يشمل بناء منصات رقمية، تستشرف الثورة الرقمية، عن طريق التحويل النقدي، عبر الهاتف الجوال، والشمول المالي، وتطوير قاعدة معلومات متشابكة، بين السجل المدني، والسجل الاجتماعي، وبيانات وزارة الصحة، وبيانات العون الإنساني، وما إلى ذلك من البيانات، التي يمكن أن تشكل قاعدة معلوماتية مهمة جدا لتقديم الخدمات في المستقبل[٢].

يعتبر زيادة أعداد دافعي الضرائب من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية التي ترتكز بشكل كبير على الإيرادات الضريبية التي تسهم بنحو ٨٣ في المائة من إجمالي الضرائب في هذا السياق، تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، إلى أن عدد المسجلين لديها كدافعي ضرائب يعتبر محدوداً مقارنة بعدد السكان الذي يقترب من ٤١ مليون نسمة[٣].

---

(١) الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠٢٠.

(٢) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (٢٠٢٠)، " برنامج الدخل الأساسي شبه الشامل والشمول المالي" جمهورية السودان.

(٣) صندوق النقد العربي (٢٠١٨). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

في إطار سعي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، تم تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني في السودان منذ عام ٢٠١٥ باستخدام نظام "أورنيك ١٥ "الإلكتروني"[١].

كما تم إطلاق خدمة "علينا" التي تعتبر أول خدمة للفوترة والسداد والتحصيل الإلكتروني. تعمل الخدمة على ربط أنظمة المؤسسات المالية والقطاع الخاص، والتجار بأنظمة الربط الإلكتروني، مع إمكانية ة سداد رسوم المؤسسات عبر نوافذ عدد من البنوك والصرافات الآلية ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الإلكتروني في السودان، كما يمكن القيام بالسداد عبر الأنظمة الإلكترونية، وبطاقات المحفظة الإلكترونية، وبوابة الرسائل القصيرة، ومركز الاستعلام الإلكتروني. فضلاً عن توفير آلية سهلة وسريعة لتحويل الأموال بين الأفراد [٢].

ساهم النظام في ضبط عمليات التقدير الجُزافي للضرائب كما ساعد ايضاً على زيادة عدد الممولين.

وفي **المغرب،** اتجهت الإدارة العامة للضرائب إلى تطوير خدمة سداد الضرائب عبر الإنترنت لتمكين الممولين من الإقرار والدفع الإلكتروني لضرائب المبيعات والشركات والدخل [٣].

ومن ناحية أخرى، عرف قطاع الاتصالات في المغرب منذ تحريره نمواً قوياً تجلى من خلال مؤشرات التغطية والاستخدام وعدد المشتركين والأسعار. من أجل تعزيز ذلك، سعى المغرب في يونيو ٢٠١٦ إلى اعتماد استراتيجية المغرب الرقمي ٢٠٢٠ لمواكبة التغيرات الرقمية العالمية بتسريع تحوله الرقمي وتحسين موقعه الإقليمي. وقد تم إنشاء "وكالة التنمية الرقمية" لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث يسعى المغرب إلى زيادة الاستثمار والقدرة التنافسية في الصناعة الرقمية بعد إصدار قانون جديد يهدف إلى تحسين الشفافية وتعزيز سلطات الجهة المنظمة للقطاع [٤].

---

(١) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان.

(٢) علينا للسداد الالكتروني، السودان.

(٣) المملكة المغربية، وزارة المالية،٢٠١٩.

(٤) الوليد طلحة "التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠.

كما تبنت **موريتانيا** نظاماً إلكترونياً للتخليص الجمركي ساعد في خفض الوقت اللازم لإنجاز مثل هذه المعاملات [١].

- وبالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية نجد أن [٢]:

في **الأردن،** تعمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على وضع منهجية وطنية لقياس مدى التقدم في الاقتصاد الرقمي وإتمام عملية التحول في التعاملات الإلكترونية للخدمات الحكومية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات، ودعم رقمنة الأنشطة الاقتصادية. تعتمد الأردن على مؤشر مستوى تطور الحكومة الإلكترونية لقياس مستوى رقمنة الخدمات الحكومية.

بينما تعتمد **الامارات** على ممكنات الحكومة الإلكترونية الذكية كمنهجية لقياس مستوى الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال قياس ٧ مؤشرات كما يلي:

- نسبة التحول الإلكتروني الذكي للخدمات الحكومية الاتحادية

- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الرقمية

- مستوى رضا المتعاملين على الخدمات الرقمية

- نسبة التزام الخدمات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الرقمية.

- مستوى التوعية العامة بالخدمات الرقمية

– نسبة التزام المواقع الإلكترونية بمعايير جودة المواقع الرقمية

---

(١) World Bank (2019). "Doing Business".

(٢) الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠٢٠.

- مستوى تكامل الخدمات الرقمية.

تستهدف الإمارات التحول إلى مرحلة نضج الحكومة الرقمية كي يكون بمثابة مرجعاً موحداً للحكومة الإلكترونية الرقمية في دولة الامارات يُسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول الرقمي، الذي يركز على قياس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقمياً والحفاظ على استدامتها.

بينما يعتمد **السودان** على المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت وأنشطتها المتلازمة لرصد التحولات الرقمية. أما في **سوريا،** فيتم الاعتماد بشكل أساسي على مؤشر تنمية وتطوير الحكومات الالكترونية، ومؤشر تنمية تقانات المعلومات والاتصالات بينما تعتمد **عمان** على نظام "إجادة" للتقييم الالكتروني لقياس مستوى التطور الرقمي المؤسسي ونضج الخدمات الالكترونية.

في **قطر،** والتي بذلت جهوداً كبيرة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقد تحقق ذلك من خلال إنشاء إطاراً قانونياً واضحاً وتحديد الأدوار المؤسسية لذلك من خلال الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبريد وقد ترجمت هذه الاستثمارات إلى التوسع السريع في شبكات الاتصالات والتحسينات في توافر خدمات الاتصالات وجودتها.

يتم اتباع منهجية متخصصة وفق أفضل الممارسات العالمية تقيس مستوى الاقتصاد الرقمي من خلال عدد من المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية الرقمية العالمي، ومؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، ومؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي وتقرير الاقتصاد الرقمي.

جدول (٤): مؤشرات قياس مدى تقدم التحولات الرقمية في الدول العربية

الدولة	اسم المؤشر
الأردن	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.
الامارات	مؤشرات مُمكنات الحكومة الذكية، نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية
السودان	المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت
قطر	مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر الابتكار العالمي، تقرير الاقتصاد الرقمي
سلطنة عُمان	مؤشر التطور الرقمي، مؤشر التمكين الرقمي، مؤشر نضج الخدمات الرقمية

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية.

- قياس التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية:

بالنظر الي التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية نجد نتائج متباينة في درجه رقمنة القطاعات الإنتاجية الزراعي والصناعي بشقيه التحويلي وغير التحويلي، بالإضافة إلى القطاع الخدمي.

ففي القطاع الزراعي، تتمتع قطر بدرجة رقمنه عالية، تليها الامارات، حيث حققت كل من الدولتين معدلات تفوق المتوسط في حين تنخفض درجة رقمنة القطاع الزراعي في كل من الأردن والسودان وسوريا وفلسطين.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد جاءت الأردن في المركز الثاني بعد دولة قطر التي احلت المركز الأول في مستوى رقمنة القطاع. بينما حققت كل من السودان وسوريا وفلسطين والصومال مستويات منخفضة فيما يتعلق برقمنة القطاع الصناعي. أما بالنسبة للصناعات غير التحويلية مثل الطاقة والمناجم، والكهرباء والغاز، فقد احتل السودان المركز الثاني بعد قطر التي حققت أعلى درجة رقمنه من بين الدول المتوفر عنها بيانات، ويتميز السودان بدرجة رقمنه عالية في قطاع الكهرباء والغاز، فيما حققت سورية وفلسطين مستويات منخفضة نسبياً. ويعتبر قطاع الخدمات الأوفر حظاً من بين القطاعات الأخرى من حيث مستويات الرقمنه، حيث حقق عدد من الدول العربية مستويات مرتفعة لرقمنة القطاع

الخدمي بالأخص في قطاعات بعينها مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والنقل والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية كما هو الحال في قطر، والإمارات، والسودان، وعُمان، والصومال.

شكل (١): درجة رقمنه القطاعات الاقتصادية في الدول العربية "مؤشر رقمنة القطاعات الاقتصادية" تصاعدياً من ١ إلى ٥ (١) (درجة رقمنة ضعيفة)، و (٥) (درجة رقمنة مرتفعة)

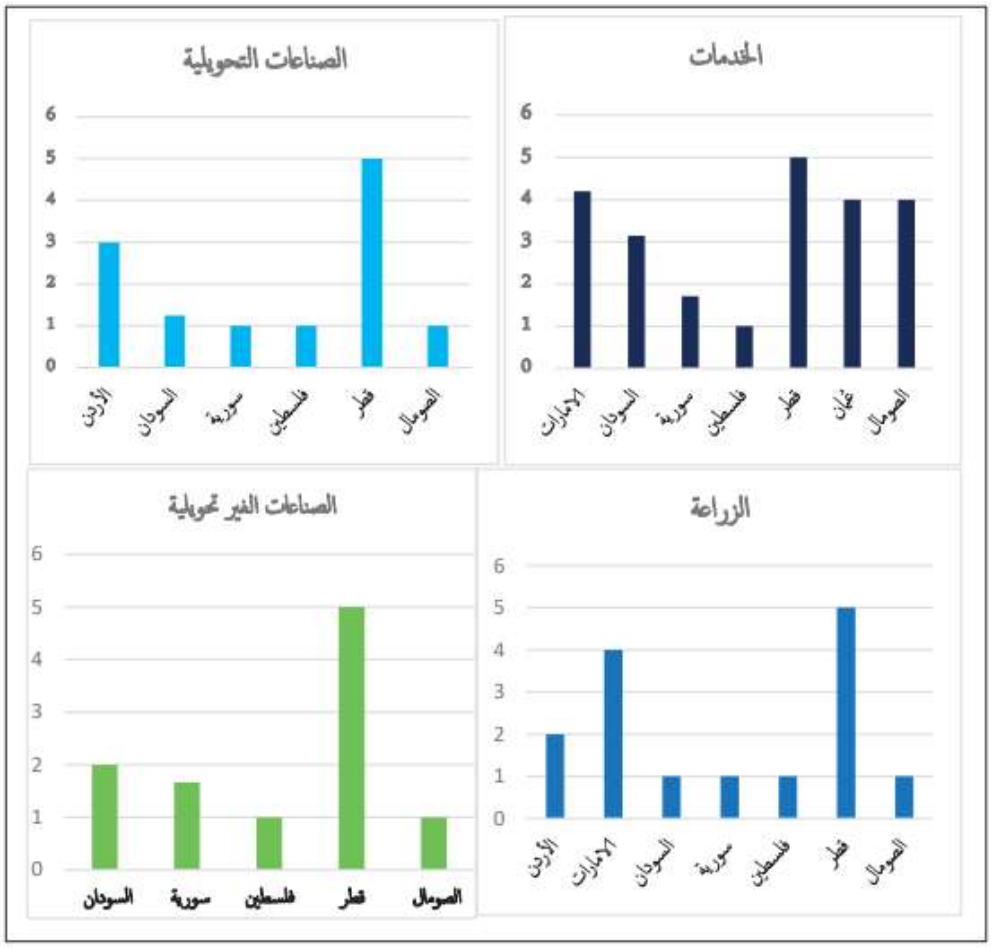

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية".

شكل (٢)

درجة رقمنه القطاعات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول العربية تصاعديا من (١) إلى (٥)

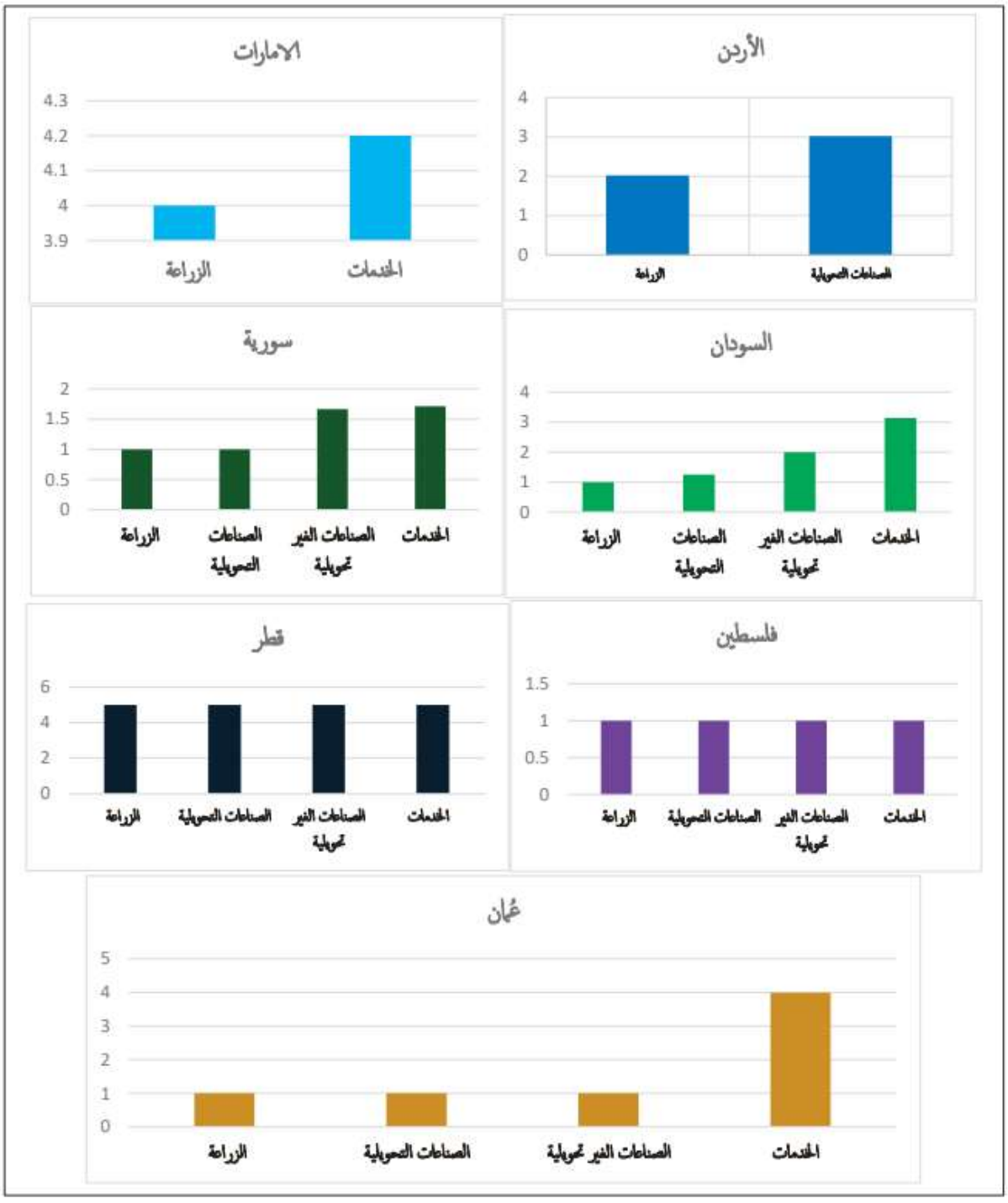

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية".

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

١- يتطلب نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة وكوادر بشرية مستقبلية قادرة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٢- يرتكز نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات على إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول السريع إليها، وتحسين جودة الخدمة.

٣- تؤكد النظرية الحديثة أن الاستثمار في الأبحاث والتطوير في الإبداع التقني، هو الذي يشكّل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على عكس النظريات التقليدية، التي كانت تعتقد أن في العملية التنافسية تكمن كل دوافع التقدم وأن تقنية المعلومات والاتصالات هي أحد مخرجات البحث والتطوير التقني.

٤- أكدت المؤشرات الكمية حرص الدولة المصرية على تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية في بيئة ريادة الأعمال المصرية.

٥- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي بمصر والعمل على رفع كفاءة القطاع الرقمي بما يمكن من قياس الفجوة الرقمية بين مصر والعالم المتقدم وفقا لمعايير موحدة.

٦- لم تصل مصر بعد الى مرحلة الاقتصاد الصناعي التي تسبق مرحلة الاقتصاد الرقمي، بالرغم من امتلاكها لمؤشراته، وذلك لأنها تستخدم هذه المؤشرات في جوانب استهلاكية وليس إنتاجية.

٧- إن امتلاك التقنية المتقدمة وتوطينها لم يعد ترفاً أو رفاهية علمية، وإنما أصبح عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل عنصراً حاسماً في تحديد القدرات التنافسية في مختلف المجالات.

ثانياً: التوصيات:

١-التأكيد على أهمية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات من شبكات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشرية مدربة ومؤهلة للتطور وليس لمجرد التشغيل الأمثل والصناعة.

٢- إتاحة الإنترنت للجميع بجودة عالية وبتكلفة مناسبة، ومحاولة محو الأمية التكنولوجية وهو ما يتطلب نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتية بالمناهج التعليمية وتخفيض رسوم الاشتراك بالشبكة، ومحاولة تطوير البرمجيات باللغة العربية وتشجيعها من خلال الرعاية والحماية القانونية.

٣- التحديث المستمر للجوانب التشريعية والقانونية ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتقنيات.

٤- التعاون في قضايا مثل الأمن المعلوماتي العربي ومكافحة الجريمة المعلوماتية وجرائم الإنترنت، والقوانين التي تنظم تعاملات التجارة الرقمية.

٥- التركيز على البحث والتطوير التقني لغرض تضييق الفجوة الرقمية، لا سيما وأن تقنية المعلومات والاتصالات هي أحد مخرجات البحث والتطوير.

٦- نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتية بالمناهج التعليمية وتخفيض رسوم الاشتراك بالشبكة.

٧- توحيد الجهود العلمية للباحثين في قطاعات الاتصالات على الصعيد الأكاديمي والعلمي في قطاعات الدولة، ورفع كفاءة البنية التحتية للواقع الوطني وبالتالي التواصل مع التقدم التقني، والعمل على إيجاد المراكز البحثية المتخصصة في المجال التقني والمعلوماتي.

٨-استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لتشجيع التجارة الرقمية بخفض الضرائب عن التجارة الإلكترونية، ومنح قروض بفائدة مخفضة على كل من يستثمر في مجال الإلكترونية.

٩- تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية للتجارة الرقمية في مصر.

١٠- عمل حملات تثقيفية للمستثمرين لتوضيح طبيعة التجارة الرقمية (فرصها ومخاطر ضعف التجاوب معها) لمواكبة المنافسة العالمية.

١١- تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بصورة مستمرة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

١٢- تطوير وتأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بمعارف خدمة العملاء (المحاسبة، التقنية، التسويق، اللغة مع مواءمة مخرجات التعليم بما يخدم التحول نحو التجارة الرقمية.

١٣- العمل على تأمين وتسهيل الخدمات البنكية الرقمية (وسائل الدفع الالكتروني).

١٤- الاستعانة بشركات خبيرة لنقل منشآت التجارة التقليدية إلى منصات رقمية، من خلال تقديم خدمات مختلفة كإدارة منتجات الشركة على جميع منصات العرض الرقمية، ومتابعتها وتسويقها والمساهمة في تنفيذ التحول إلى التجارة الرقمية في كافة المراحل الأولية.

١٥- تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الإدارة الحكومية وتبني سياسة خصخصة هذا القطاع في أسواق تنافسية حرة، وهذا في سبيل تطوير نوعية وجودة خدماتها بأسعار تنافسية.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع العربية:

١.الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠٢٠.

٢.التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي، دار المناهج للطبع والنشر، عمان٢٠٠٥.

٣. المعهد المصرفي المصري، يوليو ٢٠٢١.

٤.الهيئة العامة للرعاية الصحية – وزاره الصحة والسكان – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٥. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يونيو ٢٠٢٠.

٦.الوليد طلحة "التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠.

٧. الامارات العربية المتحدة، وزارة الصحة وتنمية المجتمع، أبريل ٢٠٢٠.

٨. الجمهورية التونسية، وزارة تكنولوجيا الاتصال والتحول الرقمي،٢٠٢٠.

٩. المملكة المغربية، وزارة المالية،٢٠١٩.

١٠. بوابه مصر الرقمية، يونيو٢٠٢٢.

١١. رئاسة مجلس الوزراء، أكتوبر ٢٠٢١.

١٢. صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية".

١٣. صندوق النقد العربي (٢٠١٨)."التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

١٤. غرفة جدة، دراسة توجه قطاعات الأعمال نحو التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، أغسطس ٢٠١٩ ص ٢٠.

١٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء – جهود على طريق التنمية - الرقمنه في مصر – مختارات من أحدث المؤشرات التنموية يونيو ٢٠٢٢.

١٦. وزاره المالية نوفمبر ٢٠٢١.

١٧. وزاره المالية مايو٢٠٢٢.

١٨. وزاره المالية، ابريل ٢٠١٩.

١٩. وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – الموقع الرسمي لجامعه مصر للمعلوماتية يونيو ٢٠٢٠.

٢٠. وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مايو ٢٠٢٢.

٢١. وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، نوفمبر ٢٠٢١.

٢٢. وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزاره التخطيط والتنمية الاقتصادية، يونيو ٢٠٢٢.

٢٣. د/شاهيناز جمال، التجارة الالكترونية في مصر.. فرص مستقبلية وتحديات، راهنة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٢.

٢٤. كاثرين ليمان، ترجمة الشحات منصور، التجارة الإلكترونية العالمية (القاهرة: مركز القاهرة للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٤٥.

٢٥. وزارة المالية (٢٠١٩). دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٦. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (٢٠٢٠)، " برنامج الدخل الأساسي شبه الشامل والشمول المالي" جمهورية السودان.

٢٧. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان.

المراجع الأجنبية:

1- Gaspar V. and Verdier G. (2018). "The Digital Gamble: New Technology Transforms Fiscal Policy", April.
2- International Chamber of Commerce, (2018). "Three ways digitalization is shaping the future of taxation ", July.
3- Jason Dedrick & Kenneth. (2009)," Japan E-Commerce Report ", California, p. 2.
4- OECD, (2018). “Innovative Government: Case Study: India Aadhaar".

5- Ravi Kalakota & Andrew. (2002), "Electronic Commerce Guid - Addisson Wesley Winston". p.3.
6- Sanjeev Gupta et al., (2018). “Public Finance Digitization", IMF, March.
7- Susan Lund et al. (2017). "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).
8- World Bank (2019). "Doing Business".
9- Yolandat T. and Wright N. (2018). “The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank.

- المواقع الإلكترونية:

1- http: //financialmanager.wordpress.com.
2- https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.SECR.
3- https://ecommercedb.com.